الوحدة الوطنية أقوى من الأعاصير (*)

فى أوليات القرن الماضى، امتحنت الأمة المصرية امتحاناً عسيراً إثر الاغتيال المؤسف لبطرس غالى رئيس مجلس النظار فى (٢٠) فبراير ١٩١٠. ومع أنه فور القبض على القاتل صرح بدوافع جريمته، وكلها محصورة فى أسباب سياسية لا علاقة لها بالدين، ما بين اتفاقية السودان (١٨٩٩) ورئاسة المحكمة المخصوصة فى حادثة دنشواى، وإعادة قانون المطبوعات، واعتقاده أن لبطرس غالى باشا سعياً حثيثاً لتمرير مد امتياز شركة قناة السويس. إلاّ أن سلطات الاحتلال لم تترك هذه الحادثة تمر دون استغلال لضرب النسيج الوطنى، وأخذ المعتمد البريطانى يلعب على هذا الوتر لإثارة الشعور القبطى على اغتيال بطرس باشا غالى، ويدفع الأمور إلى عقد مؤتمر قبطى احتجاجى فى أسيوط، بالرغم من أن بطرس غالى نفسه كان ضد هذا المؤتمر الذى طرحت فكرته وعارضها قبل اغتياله !

---

* الأهرام ٢٠٠٨/٧/١٠

وبرغم كل عوامل التأليب والتأجيج إذ بواصف بطرس غالى ابن الرئيس الراحل، يكتب إلى إسماعيل باشا أياظة خطابا نشره في جريدة الريفورم ينوه بجهوده لإتقاء الفرقة ويطمئنه إلى أن الوفاق تام بين العنصرين وأنه لا يحتاج إلى لجان ولا مؤتمرات، وأنه هو شخصياً قد تناسى الحملات التى وجهها بعض الكتاب إلى المرحوم والده في بعض الصحف اقتناعاً منه بأنها لا تعبر عن عقلاء الأمة، وذكر واصف بطرس فى رسالته قالة الخديو وشيخ الأزهر له عن الأعمال الطيبة لمصر والتى سجلها التاريخ للمرحوم والده بطرس باشا غالى، واستطاعت الجماعة الوطنية بحكمة هؤلاء الحكماء أن تحتوى انفلاتات مؤتمري أسيوط ومصر الجديدة (مارس وأبريل ١٩١١)، أن تعبر الأزمة بسلام حفظ لها وحدة ومتانة نسيجها.

من المفارقات أن تمضى سنوات قبل أن يكشف أحمد شفيق باشا الستار فى مذكراته عن موقف وطنى جري من وراء الكواليس بين بطرس غالى وسعد زغلول، اقتضت المصلحة العليا للبلاد أن يتوارى وراء مشهد ظاهري بدا فيه الوزير سعد زغلول فى صورة المدافع - مع الحكومة - عن قبول عرض مد امتياز شركة قناة السويس الذى كان أحد أسباب الاغتيال المؤسف، بينما كان ذلك كله ستراً لاتفاق تم بسعى من سعد زغلول وآخرين وقبول من بطرس غالى رئيس النظار، بعرض المشروع على الجمعية العمومية المقدر سلفاً أنها بالتأكيد سوف ترفضه، بينما يبدو الوزير سعد زغلول مدافعاً (فى الظاهر) عن المشروع المتفق سراً على رفضه ! وعلى أن يتولى سعد زغلول إبداء وجهة نظر الحكومة للتمويه،

وحتى يمكن إدخال فكرة استشارة الجمعية العمومية على المعتمد البريطانى الذى التقط الطعم !

تضاعيف هذا الموقف يجب أن تروى، لأنه مثال على إنكار الذات فى سبيل المصلحة العامة مهما بدا سعد زغلول فارس الوطنية فى صورة ظاهرية لايرضاها ولايرضاها الشعب!

قبل سعد زغلول بالاتفاق مع بطرس غالى أن يترك " المظهر " - إلى " المخبر ".. وأن يظهر - شكلا - فى مشهد بدا فيه نقيض ما تريده الأمة ليحقق للأمة ما تريده.. عاش معى لسنوات أن سعد زغلول المشهور بقدرته الفذة على الاقتراب من الجماهير والرأى العام، قد خالف إجماع طوائف الأمة حين انحاز إلى مدّ امتياز شركة قناة السويس، وتبنى عرض هذا النظر - كوزير ممثل للحكومة - أمام الجمعية العمومية !!.. ظلت معى هذه الصورة لسنوات إلى أن أخذتنى الكتابة فى " رسالة المحاماة " إلى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى لسنوات طويلة، كان فيها فى قلب الأحداث التى سجلها فى مذكراته التفصيلية التى شغلت أربعة مجلدات.. ربما لاحظ القارئ لمذكرات شفيق باشا أن هواه لم يكن مع سعد زغلول، وربما لاحظ غمزاً عليه فى بعض الأحيان، ومن هنا تأتى قيمة شهادته التى وقعت عليها بالصدفة وأنا أفتش عن دور المحاماة فى الحركة الوطنية فصححت خطأ لازمنى لسنوات، وكشفت صورة رائعة مناقضة لآفة الاستعراض بلغت حد قبول سعد زغلول بتضحية ظاهرها يسحب من صورة الزعيم فى عيون وأذهان الناس !

كان الظن على ما شاع، أن سعد باشا كان هو ورئيس النظار بطرس غالى من المشايعين لمشروع مد الامتياز، مادام سعد هو الذى تولى عرض

وجهة نظر الحكومة المصرية المؤيدة للمشروع على الجمعية العمومية، إلى أن كشفت مذكرات شفيق باشا أن سعد زغلول ورشدى باشا ومحمد سعيد باشا كانوا معارضين للمشروع، وأنهم حينما تحدثوا بذلك مع بطرس باشا غالى رئيس النظار، نبتت فكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية - ورفضها له مقطوع به - للتخلص من ضغط سلطات الاحتلال على الحكومة لتمرير مد الامتياز.

ويروى أحمد شفيق باشا (جـ ٣ / ١٨٧، ٢٠٧) أن بطرس باشا غالى رئيس النظار اقتنع بالفكرة، وأنه نجح فى إقناع المعتمد البريطانى بضرورة استشارة الجمعية العمومية ليكون رأيها هو الفيصل. ومن هنا نبعت فكرة أن يكون سعد باشا زغلول بمكانته، هو الوزير الذى يتولى عرض وجهة نظر الحكومة المشايعة للمشروع على الجمعية العمومية !

تنفيذ هذا المشهد يسحب من رصيد سعد زغلول لدى الأمة التى كانت ترفض هذا المشروع على قلب رجل واحد، ولكنه يضيف إلى رصيد الوطن، ويحقق الرغبة الوطنية باللجوء إلى الجمعية العمومية التى كان مقطوعاً سلفاً بحكم تشكيلها أنها سوف ترفض المشروع ــ وقد كان !

إذن !

لم يكن رأى الحكومة الذى أبداه سعد زغلول بجلسة الجمعية العمومية ٧ فبراير ١٩١٠ قبيل اغتيال بطرس باشا غالى بأيام، هو واقع رأيه وموقفه وموقف الحكومة ورئيسها من المشروع، وإنما هو موقف (ظاهرى) يسحب من رصيد سعد زغلول أمام الأمة ليحقق لها وللوطن ما تريده ! هذا الموقف الفريد يستحضر صور أمراض المظهرية

والاستعراض التى تعطى ظهرها للواقع الحقيقى الفاعل، وتستقرب رضاءات مخدوعة !

باقى القصة أن المشروع عرض على الجمعية العمومية التى تحدد لاجتماعها ٩ فبراير ١٩١٠ وفيه رفضت بالإجماع - عدا واحد ! - مشروع مد الامتياز !

* * *

هل وصلت الجماعة الوطنية، بمسلميها ومسيحييها، الحاضر المعاش بالماضى البديع الذى كان ؟! حضرنى هذا السؤال وأنا أسترجع هذه المشاهد وأتابع الحركة الوطنية إبان ثورة ١٩١٩.. فى أعقاب بلاغ دار الحماية البريطانية عن قدوم لجنة ملنر ومهمتها، اندلعت مظاهرات الاحتجاج الوطنية، حتى اضطر محمد سعيد باشا رئيس الوزراء المسلم. والمقرب آنذاك من السراى، إلى تقديم استقالته إلى السلطان فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ انصياعاً للمد الوطنى الذى استشعر معه أنه لم يعد يوجد محل لتهدئة الخواطر التى كانت دافع السراى لتكليفه برئاسة الوزارة !

فى تلك الأيام بالغة الحساسية فى تاريخ الحركة الوطنية فى مصر، شاعت مقدمات أن القبطى الكبير يوسف وهبة باشا، بسبيله إلى قبول تشكيل الوزارة الجديدة البديلة، وترددت أسماء الوزراء المزمع حمل حقائبها معه، وجميعهم فيما عداه من المسلمين، حتى ضجت البلاد بسخط عام شاركت فيه كل طوائف الأمة، بيد أن الأقباط سارعوا إلى خطوة أكثر إيجابية فى التعبير عن استيائهم من رئيس الوزراء القبطى القادم.. فأقاموا

اجتماعاً صباح الجمعة ٢١ نوفمبر ١٩١٩ فى الكنيسة المرقسية الكبرى، برئاسة القمص باسيليوس وكيل البطريركية، وأعلنوا فيه سخطهم على قبول وهبة باشا تشكيل الوزارة التى لم يكن مرسوم تأليفها قد صدر بعد، وخطب فى هذا الاجتماع القبطى الحاشد بالكنيسة المصرية : القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملّى بالقاهرة، والأستاذ توفيق حبيب، والأستاذ لويس فانوس، والقمص مرقس سرجيوس، وكامل أفندى جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة، وبادر الحاضرون بصياغة برقية احتجاج ومعارضة إلى يوسف وهبة باشا، وقعها بالنيابة عنهم القمص باسيليوس، قالوا فيها :

" الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة.. إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام، ومقاطعة اللجنة، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام - أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن " !!

أين هذا مما بات عليه الحال اليوم من احتقان وتمحور البعض من المسلمين والأقباط وغلبة التعصب والانحياز الضرير عليهم، وأين هذا من استقواء البعض بمن لا يضمرون خيراً للأمة المصرية ؟!. ماهى التلال التى زحفت فصارت جبالاً حجبت عنا جميعاً هذه الصورة الوضّاءة التى عاش عليها النسيج الوطنى وحارب بها قضاياه وسطر صفحات اختلطت فيها دماء القبط بدماء المسلمين مثلما حدث فى معركة تحرير الوطن المقدسة التى جرت فى أكتوبر ١٩٧٣ ؟!

لا زلت آمل فى استجابة جميع الأطراف إلى دعوتى القديمة الجديدة المتجددة (أهرام ٢٠٠٦/٤/٢٧)، إلى تشكيل آلية قبطية مسلمة، بعيداً عن الرسميات وقيودها، وفى باحة الفهم والتسامح، لتبحث فى الغرف المغلقة، بعيداً عن الإثارة والاحتقان، الأسباب التى طرأت على الجماعة الوطنيـــة، وتستقصى فى تجرد وإسماح سبل حلها، لتحفظ للوطن وحدة نسيجه كمـــا تحفظ قداسة ترابه ونيله !